المنطقة الحرة في عدن .. النشأة .. التطور .. وآفاق النهوض التنموي

· عدن مدينة ولدت في أحضان البحر فموقع عدن على ساحل البحر العربي " " خليج عدن " وبالقرب من باب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر عند نقطة التقاء قارة آسيا مع قارة أفريقيا ميزها عن بقية المدن ، ومنذ أكثر من سبعة قرون قبل الميلاد كانت تعتبر محطة لتجارة البخور والتوابل وممر للقوافل .

· وفي العصر الحديث ، كانت مدينة عدن أول مدينة عربية أقامت نظام التجارة الحرة بكفاءة ، منذ عام 1850م وحتى عام 1969م ، واليوم هاهي عدن ثغر اليمن الباسم وعاصمتها الاقتصادية والتجارية وبوابتها الجنوبية .. تعود من جديد لاستعادة دورها التاريخي كمحطة محورية للتجارة العالمية مستفيدة من مؤهلاتها الجغرافيا والاقتصادية والبشرية والتاريخية ، ومنذ صدور القرار رقم " 206" لعام 1991م ، بشأن إعلان مدينة عدن منطقة حرة قطعت أشواطاً جيدة على صعيد التأهيل والتحضير لتهيئتها لاخذ مكانها التجاري من جديد .

· وبمناسبة قرب انعقاد " مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية " ارتأت صحيفة 14 أكتوبر تسليط الضوء على هيئة المنطقة الحرة في محافظة عدن وما تتمتع به من امتيازات وخدمات متوفرة فيها وفرص استثمار متاحة أمام أصحاب رؤوس الأموال من الداخل والخارج والانجازات التي حققتها في هذا المضمار

· مدينة عدن – العاصمة التجارية والاقتصادية للجمهورية اليمنية ثاني أكبر المدن اليمنية ومن أهم المراكز الفاعلة في النشاط التجاري الرافد للاقتصاد اليمني ، تقع في الجنوب الغربي من اليمن على ساحل البحر العربي " خليج عدن " بالقرب من باب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر وعند نقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا ، على خط طول " 45.3 " درجة شرقاً وخط عرض " 12.47 " درجة شمالاً .

· ولقد لعبت مدينة عدن دوراً كبيراً وهاماً في حياة المجتمع اليمني عبر التاريخ ، فكانت البوابة الرئيسية وهمزة الوصل المستمرة مع مجتمعات العالم المختلفة ووفرت جسور التواصل مع حضارات العالم قديماً وحديثاً وتفاعلت مع نشاطاتها الإنسانية والاقتصادية بصورة ايجابية ومتطورة وصلت منها في منتصف القرن الماضي إلى أن تحتل الصدارة اقتصادياً وحضارياً في منطقة الجزيرة العربية ومحيطها الإقليمي بشكل عام .

رصد ومتابعة /
محبوب عبد العزيز / نعمت عيسى
ت / علي محمد فارع

مزايا ومقومات :

· وكانت مدينة عدن من أولى المناطق الحرة في المنطقة التي مارست نشاط التجارة الحرة ، حيث تم تأسيسها كميناء حر في عام 1850م واستمرت في ممارسة نشاط التجارة إلى عام 1969م وتتمتع مدينة عدن بعدد من المزايا والمقومات منها :

· موقعها الجغرافي المتوسط ، بين الشرق والغرب حيث تبلغ المسافة بين عدن وسنغافورة "3640" ميلا بحريا 7 أيام وبين شمال أوروبا 4570 ميلا بحريا 9 أيام .

· قرب الميناء من خط الملاحة الدولي بمسافة أميال بحرية إلى مركز إرشاد السفن .

· قنوات بحرية طبيعية بعمق 20 – 40 متراً وقابلة للتعميق بسهولة ، وتؤمن ملاحة آمنة .

· وقوع الميناء وسط خور عدن المحاط بحواجز طبيعية من الجبال تحمي السفن من العواصف والتيارات البحرية .

· توفر الأرض الكافية للتوسع والتي يمكن تخصيصها وتطويرها لمشاريع البنى الأساسية والاستثمارية .

· توفر التسهيلات المتاحة الكافية والقابلة للتطوير ومنها المطار النموذجي والأرصفة والمصفاة والخدمات الأخرى .

· وقد قررت الحكومة اليمنية الاستفادة من إمكانيات عدن " الجغرافيا – الاقتصادية – البشرية " وتطويرها وإعادة تأهيلها لإقامة منطقة حرة متكاملة تجعل منها مركزا للتجارة الدولية وقاعدة اقتصادية لرفد الاقتصاد الوطني ولتعزيز وتنويع مصادر دخل البلاد .

· وكخطوات عملية في تحقيق هذه الغاية ، صدر القرار الجمهوري رقم "49" لعام 1991م في الأول من ابريل 1991م ، الخاص بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الحرة ، وفي الأول من ابريل 1993م صدر " قانون المناطق الحرة " رقم 4 لعام 1993م ، ونصت المادة الثانية منه على الآتي : " تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون منطقة حرة تشمل مدينة عدن ، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافيا للمنطقة الحرة في المواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه " .

· وقدقامت الهيئة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة 1992 – 1995م بالتحضير والإعداد والتجهيز لإقامة المنطقة الحرة عدن وخلال الفترة 1996 – 1999م تم تنفيذ تطوير المرحلة الأولى لمشاريع المنطقة الحرة عدن " ميناء الحاويات ، المنطقة الصناعية ، مشاريع خدمية " وفي عام 2002م بدأت الهيئة العامة بالإعداد والتحضير والتطوير لإعداد المرحلة الثانية من المنطقة الحرة عدن ، لإقامة مشاريع الصناعات الثقيلة والبترو كيماوية والتحويلية والمشاريع النوعية والمنتج السياحي وميناء الخامات .

إعداد الدراسات والمسوحات والمخططات التفصيلية لأراضي وأنشطة المنطقة

الضمانات والامتيازات

· ملكية أجنبية للمشروع 100% .

· إعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل السارية في الجمهورية لمدة عشر سنوات ، ويجوز تمديد فترة الإعفاء لمدة لا تزيد عن عشر سنوات .

· حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة · لا قيود على العملة .

· إعفاء العاملين غير اليمنيين من ضرائب الدخل .

· لا قيود على استقدام واستخدام العمالة الأجنبية .

· حرية اختيار مجال الاستثمار .

· حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع .

· حرية تحديد الأسعار والأرباح .

" ومن التسهيلات والحوافز الإضافية التي تقدمها المنطقة "

· تمديد فترة الإعفاء لمدة عشر سنوات إضافية للمشاريع الآتية :

1–المشاريع التي تقوم بتصدير 75% فأكثر من منتجاتها إلى الخارج على مدى خمسة عشر سنة .

2–المشاريع التي تشغل أكثر من مئة عامل .

ج– المشاريع التي تستخدم أكثر من 75% من مداخلات الإنتاج من الخامات المحلية .

· منح المستثمر الذي يقوم بتطوير موقع استثماري إيجارات رمزية مع إعفاء المساحات المخصصة للطرق والمواقف والساحات الخضراء من الإيجارات ، ومنحه أيضاً فترة سماح أو إعفاء – بحسب نوعية المشروع _ من الإيجارات ، أثناء مرحلة تنفيذ المشروع .

· إعداد دراسات فرص لبعض المشاريع الصناعية التصدرية المرغوب إقامتها في المنطقة الحرة عدن مثل : الصناعات البتر وكيماوية ، المنسوجات والملابس الجاهزة ، الإلكترونيات ، الكمبيوتر ، الكهربائيات ، الصناعات الدقيقة ، وتشجيع مثل هذه الصناعات وإعطائها الأولوية .

· تسهيل الحصول على الخامات للمستثمرين وإزالة العوائق التي تقف أمامهم أولاً بأول .

· توفير احتياجات المشاريع من العمالة المدربة .

· مساعدة المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لإقامة مشاريعهم .

· مساعدة المشاريع الاستثمارية في تسويق منتجاتها ، من خلال البرامج التسويقية للمنطقة والمعارض المحلية والدولية والاتفاقيات الثنائية .

وتصدر المنطقة الحرة ثلاثة أنواع من التراخيص :

· الترخيص بالموافقة الأولية على إقامة المشروع الاستثماري " صناعة – تخزين – تجارة – خدمات عامة " ، وتحدد فترة هذا الترخيص بفترة تأسيس المشروع ، حيث يقوم المستثمر خلالها باستكمال إجراءات تأجير الأرض أو المباني ، والتعاقد على الخدمات ، وتسجيل الشركة بسجل المنطقة الحرة ، ومباشرة الأعمال التنفيذية .

· ترخيص مزاولة النشاط ، عندما يستكمل المستثمر كل الإجراءات التأسيسية لإقامة المشروع – والأعمال التنفيذية إن وجدت – يحصل المستثمر على قرار الترخيص بمزاولة نشاط في المنطقة الحرة .

· تراخيص مزاولة المهن والحرف " تمنح هذه التراخيص مباشرة لأصحاب المهن والحرف الراغبين بممارسة نشاط في المنطقة الحرة ، إذا توفرت لديهم المواصفات والشروط المهنية .

مشاريع المرحلة الأولى

· هناك مشاريع تحت التشغيل توجد في هذه المرحلة وهي :

1. ميناء عدن للحاويات :

الموقع : قطاع "2"

المساحة : 85 هكتار

ويتكون المشروع بمراحله الثلاث ، من رصيف بطول 1650 متراً وعمق –16 18 متر ، وستة مراسي وساحة تخزين بمساحة 60 هكتار وطاقة استيعابية

د. محمد محمود الوذن .. رئيس المنطقة :

611 مليون دولار قيمة المشاريع الاستثمارية المرخصة وتستوعب أكثر من أربعة آلاف عامل

لمناولة مليون ونصف حاوية 20 قدم سنوياً ، وقد تم تدشين العمل بتشغيل المرحلة الأولى المنجزة من الميناء في 19 مارس 1999م .

وتتكون هذه المرحلة من المنشآت والتجهيزات الآتية :

1. الرصيف وساحة الحاويات :

1– اثنين مراسي بطول 700 متراً وعمق 16 متر تحت مستوى الماء لاستيعاب أكبر ناقلات للحاويات في العالم بطاقة استيعابية لـ 500 ألف حاوية سنوياً سعة 20 قدم .

2– ساحة للحاويات تبلغ مساحتها 35 هكتار .

ج– 252 نقطة كهربائية لحاويات التبريد .

2– معدات مناولة الحاويات :

أ– "5" رافعات جسرية للحاويات على الرصيف حمولتها 40 طن على بعد 55 متر .

ب– "13" رافعة جسرية لتوزيع الحاويات على ساحة التخزين .

ج– "8" رافعات شوكية للحاويات الفارغة .

ء– "22" قاطرة و 45 مقطورة .

هـ – معدات أخرى : سيارات مكافحة الحريق ، سيارات إسعاف ، معدات صيانة.

و– الميناء مجهز بأحدث أجهزة الاتصالات والكمبيوتر والرقابة .

3– مرافق المشروع :

أ– محطة توليد الطاقة الكهربائية بقدرة 14 ميجاوات ، قابلة للزيادة إلى 25 ميجاوات .

ب– محطة لمعالجة الصرف الصحي .

ج– تجهيز الميناء بنظام تموين السفن بالمياه .

ء– نظام تعريف مخلفات السفن داخل منطقة الميناء حفاظاً على البيئة .

4– المباني :

(10.000) م3 من المباني الموزعة على النحو الآتي :

أ– منبى الإدارة ويتكون من دورين ويضم إلى جانبه المطعم والبوابة الرئيسية .

ب– ورشة للصيانة .

ج– مخزن لتفريغ الحاويات .

5– خدمات أخرى :

أ– منبى المجمع الإداري للشركات والبنوك والمنطقة الحرة (2590م3). ()

ب– موقف الشاحنات بجانب المنطقة الجمركية والمجمع الإداري (4300م3)

المنطقة الصناعية التخزينية

الموقع قطاع (C)

المساحة الكلية 75 هكتار

المساحة المطورة 28 هكتار .

· النشاط : تخزين وصناعات خفيفة .

· خدمات البني التحتية القائمة : الطرق ، المواقف ، وشبكات الكهرباء ، الاتصالات المياه ، الصرف الصحي ، تصريف مياه الأمطار ، ومكافحة الحريق .

· نماذج مساحات الأرض : من 1000 متر ربع إلى 5000 متر ربع .

· مجالات الاستثمار المتاحة :

1–مجال التخزين : التخزين الجاف ، التخزين المكيف ، التخزين البارد مخازن معالجة البضائع .

2–الصناعة : مثل – النسيج والملابس الجاهزة ، الإلكترونيات ، الكهربائيات الصناعة الدقيقة ، الأدوية ، المواد الغذائية ، لعب الأطفال ، الورق .

· كما إن هناك مشاريع أخرى قيد التنفيذ منها :

– مشروع المجمع الصناعي البريقة .

– موقع المشروع : المنطقة الاستثمارية رقم 15 القطاع (O & N) البريقة .

– المساحة : 34 هكتار .

· أغراض المشروع : تطوير وتجهيزاً أرضية الموقع لإقامة مشاريع استثمارية وتشمل الصناعة التحويلية والتعدينية والبترو كيماوية والمنشآت السياحية والخدمية ، وفي المرحلة الأولى سيتم البدء بإقامة مصنع الاستيلين والأكجسين .

· التكلفة الاستثمارية لإقامة البنى التحتية : 3.700.000 دولار .

· ملكية المشروع : شركة اتحاد المقاولين العالمية ش . م . ل (CCC) .

· تاريخ التراخيص : 30/1/2002م .

مشاريع المرحلة الثانية

بعد الانتهاء من إجراءات المرحلة الأولى من المنطقة الحرة عدن ، ووفقاً لأحكام المادة 7 الفقرة 1 من قانون المناطق الحرة رقم 4 لعام 1993م التي تقتضي بأن : (يقوم مجلس إدارة الهيئة باقتراح السياسة العامة للاستثمار في المناطق الحرة وتنفيذها بعد إقرارها من قبل مجلس الوزراء) .

أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 16/10/2001م ، القرار رقم 288 لعام 2001م بشأن السياسات العامة المقترحة من مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة ، لتطوير المرحلة الثانية للمنطقة الحرة عدن والذي ينص على الآتي :

1. يوافق مجلس الوزراء على السياسات العامة المقترحة من مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة لتطوير المرحلة الثانية للمنطقة الحرة عدن .

2. على جميع الأجهزة التنفيذية الحكومية وأجهزة السلطة المحلية القيام كل فيما يخصها بتنفيذ هذه السياسات بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للمناطق الحرة .

· وقد تضمنت الوثيقة المقدمة من مجلس إدارة الهيئة إلى مجلس الوزراء ، المحاور الرئيسية للسياسات العامة المقترحة لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الحرة عدن وذلك على النحو الآتي :

1–السياسات الاستثمارية :

1–العمل على بناء قاعدة من الخدمات البحرية والجوية والتجارية المتكاملة والمنافسة .

2–تطوير نظام النافذة الواحدة ، لتسهيل خدمات المستثمرين وسرعة إنجاز إجراءات العمل وتوحيد النظم .

3–خلق حوافز متجددة للاستثمارات وذلك من خلال توفير المزيد من التسهيلات وتوسيع قاعدة السوق والتوزيع إلى الدول المحيطة .

4–تنمية المناطق المحيطة بمدينة عدن وربط اقتصادها باقتصاد المنطقة الحرة من خلال تأهيلها لتزويد مشاريع المنطقة الحرة بالمواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية وإمداد سوق العمل بالأيدي العاملة .

5– دعم وتشجيع خدمات النقل والتوزيع البحري والجوي والبري ، لتلبية احتياجات المنطقة في إعادة توزيع البضائع إلى الموانئ والمناطق المجاورة والمحافظات الداخلية واستقدام البضائع المصدرة منها عبر المنطقة الحرة عدن .

6–دعم وتشجيع الصناعات التصديرية والصناعات التي تقوم على كثافة العمالة واستخدام الخامات المحلية .

7–دعم وتشجيع المشاريع التي تساعد على نقل التكنولوجيا العالية والمتقدمة .

8–تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية .

9–تعزيز الأنشطة الصناعية والاقتصادية المتنوعة .

10– دعم وتشجيع المشاريع السياحية ومشاريع الخدمات العامة .

2– سياسة التطوير

1–التطوير المرحلي للمناطق الاستثمارية ومشاريع البنى الأساسية بحسب متطلبات السوق والامكانيات المتاحة بحيث تظل حركة التنمية مستمرة وكل مرحلة يتم تنفيذها تساهم في تمويل المرحلة التي تليها .

2– إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ، للمساهمة الفعالة في تطوير المناطق الاستثمارية أو مشاريع البنى الأساسية أو مواقع استثمارية وفقاً للقاعدة الاستثمارية المناسبة .

3– اعتماد وتطبيق عدد من القواعد القانونية ، لتطوير مشاريع البني الأساسية والمناطق الاستثمارية والمتمثلة في :

1–قاعدة بناء – تشغيل – تحويل : (BOT) حيث تعطي الحكومة من خلال الهيئة ، حق الانتفاع والامتياز لتمويل وإقامة وتشغيل أحد المشاريع الاستراتيجية لفترة زمنية محددة ، ثم تسليم المشروع للدولة ، وهو على مستوى عالي من الكفاءة والتشغيل .

2– قاعدة المشاركة : حيث تشترك الهيئة مع المستثمر في تطوير أحد المشاريع ، وفقاً للأسس والقواعد التجارية .

ج– قاعدة الإدارة : وتطبق على المشاريع النوعية .

ء– قاعدة الإيجار : تقوم الهيئة بوضع مخططات أولية لكل منطقة استثمارية وبالذات المناطق الصناعية والمنطقة السياحية – وتحدد هذه المخططات تقسيمات الأراضي بحسب طبيعة وأنواع المشاريع التي ستقام عليها واتجاهات نموها ، وتقوم إدارة المنطقة الحرة بتأجيرها على أساس مناطق استثمارية بيضاء " بدون خدمات " وبإيجارات سنوية تشجيعية ، تتفاوت بحسب طبيعة المشروع والمنطقة الاستثمارية ، ولمدد زمنية مختلفة .

هـ – قاعدة الاقتراض من المؤسسات والصناديق المحلية ذات الفوائض النقدية .

و– قاعدة التمويل الذاتي من العوائد السنوية التي تحصلها الهيئة من المشاريع الاستثمارية .

استخدامات الأرض

وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن السياسات العامة لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الحرة عدن ، وفي إطار البرامج التفصيلية لهذه السياسات ، قامت الهيئة العامة للمناطق الحرة – المنطقة الحرة عدن– بإعداد الدراسة والمسوحات والمخططات العامة والتفصيلية ، للأراضي المحجوزة لأنشطة المنطقة الحرة عدن ، كخطوة أساسية لبدء عملية التطوير .

وقد كان من ثمار تنفيذ هذا المخطط دمج مخطط المنطقة الحرة مع مخطط مدينة عدن الكبرى ، ويقصد بالتخطيط العام رسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضي التي تتفق مع طبيعة منطقة الدراسة .

ويشمل المخطط العام على الخرائط ومخططات تحدد استعمالات الأرض وكذلك شبكات الشوارع والمرافق الأخرى ، كما يشمل التخطيط العام أيضاً عمل خطة شاملة ولمدة طويلة تتراوح عادة ما بين 20 – 30 عاماً .. حيث تنفذ الخطة على مراحل زمنية متلاحقة ، ويتم تقييمها كل خمس سنوات معتمدة أساساً على التطور الاقتصادي .

الصناعات البترو كيماوية

– الموقع : القطاع (L) المنطقة (OVA–L) وحدة الجوار (OVA–L2).

– المساحة : "6406" هكتار .

– أهمية النشاط : القطاع الصناعي والنفطي من القطاعات الواعدة وخاصة وإن قطاع الغاز يمتلك احتياطات تبلغ حوالي 12 – 15 ترليون متر مكعب والصناعات البتروكيماوية أصبحت تعتمد على مداخلات الغاز بصورة أساسية بدلاً عن البترول نظراً لانخفاض الكلفة والآثار البيئية ويدخل الغاز كمادة أساسية في تركيب أكثر من 70 ألف مادة يستخدمها الإنسان .

– توفير المقومات الأولية لهذه الصناعات " أرض – عمالة – مواد خام "

– إمكانية تطوير الخدمات .

←